القسم الأول

سيميائية الممارسة الصوفية

استقصاءات نظرية

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
معالم المخطط السيميائى

١/١-١. فى المقتضى المنهاجى للمخطط السيميائى :

لعله من المناسب لخطتنا المنهاجية افتتاح القسم الأول بهذا الفصل الذى نعرض فيه، ولو بإجمال لمعالم المخطط السيميائى. أى. بما هو مخطط تفسيرى، أو بالأحرى تأويلى، يتيح لنا اعتبار أو إعادة ترتيب الممارسة المعرفية على عمومها (بما فيها الممارسة المعرفية المنطقية) من منظور مقولات ومفاهيم المقاربة السيميائية. إن مخطط التعقل إجمالا، تعلق الأمر بالسيميائية أو بغيرها، هو عادة «لائحة (Matrice) عمليات تسمح بتقييد مجموعة وقائع فى نسق تعقلى، أى فى استجلاء مغزاها أو توفير تفسير لها (. . .) تبعا لنظرية أو لأخرى قد تأسست كنموذج للتحليل فى حقل محدد»(١) . أما عن المخطط السيميائى حصرا فهو ينتظم بحسب مجموعة مفاهيم إجرائية تشتق فى سائرها من مفهوم مركزى. وهذا الذى يؤسس فى العمق للموقف النظرى العام للتأويل السيميائى، بحيث يتحدد على خلفيته برنامج الاختبار أو الفحص المنهاجى لمادة الموضوع المبحوث. ويتقرر من هذا أن المخطط السيميائى هو أكثر جدية من أن يكون مجرد خلفية مشهدية أو ديكور للتزيين، ولكنه تنفيذ لموقف نظرى لديه ما لديه من رؤى وقناعات وقرارات منهاجية.

١/١-٢. الدلالية: مفهوما سيميائيا مركزيا :

إن المفهوم المركزى للمقاربة السيميائية، كما أتصور، هو **"الدلالية"** (Signifiance) وإذا كان لى أن اقترح اجتهادا شخصياً فى تحديد ما أفهمه من هذا المصطلح فسأقول:

أولا، ومن ناحية نظرية أصولية، فإن الوجود ليس ما هو موجود بالاعتبار الشيئى أو المادى أو الطبيعى فحسب، ولكنه أيضاً ما هو وجود من حيث أنه دال. ولو أعملنا النظر كأعمق ما يكون، لكان لنا أن نكتشف أن أول ما يدلل عليه الوجود هو "وجود" آخر مقابل له. بل شارط له فى وجوده. ذلك أن الوجود ما كان ليوجد إلا لأن ثمة هذه **"الذات"** الإنسانية العاقلة التى تحوز إمكانية **"الوعى"** بوجود الوجود. والتى

يسبب هذه الإمكانية فهى تحوز وعيا حتى بذاتها. وتلك هى الدلالة البكر للوجود أى أنه يدل على وجود الذات من حيث أنها وحدها تمتلك إمكانية الوعى بوجوده[1]، وهذا يعنى أن الوجود والذات يقعان فى وضعية تشارط دلالى، تجعل كل منهما يقوم إزاء الآخر فى مقام الدال والمدلول فى الوقت ذاته، كما يبين فى الشكل التالى (انظر الشكل رقم٢):

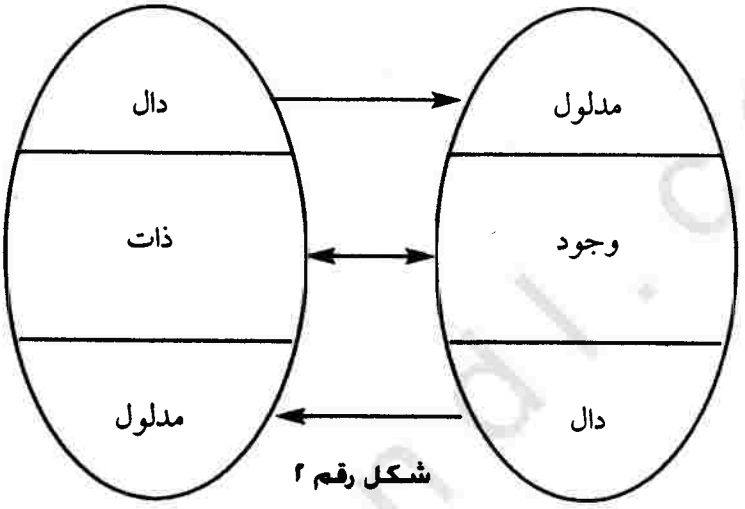

شكل رقم ٢

إن موجودية الوجود مستندة فى كليتها إلى موجودية الذات الواعية، فلولا أن ثمة هذا الوعى الذى تحوزه الذات، والذى يسوغ التفكير مختلف عملياته، إذ أن «الفكر (. . .) ليس أمرا آخر إلا جريان الوعى فى شتى أنماطه»(٢)، فلولا ذلك ما كان للوجود ليكون مدلولا عليه، ومن ثمة ما كانت تكون له أية دلالة، أو بالأصل أية دلالية. تعنى الدلالية على نحو آخر أن تكون الأشياء تلبست بالأسماء هنا تبدو لحظة التسمية -تسمية الأشياء - وكأجلى أفعال الوعى أقرب ما تكون إلى لحظة إعلان ميلاد مزدوج التى تُسَمِى وميلاد الشىء الذى يُسَمَى «ومنذ لحظة تسمية الشىء فلن يكون فى مقدورى أبداً أن أرفض له أن يكون شيئاً»(٣). على أن الذات من جهة ثانية لن تثبت

(١) نقول وحدها ضمن الخصائص الإنسانية لهذه الإمكانية.

لها صفة "الواعية" إلا أن ثمة وجودا لكى تعيه. ذلك أن الوعى إنما هو دائماً وعى بشىء ما. أى بوجود قائم هناك، خارج الذات، ولكنه يعطى لوعيها مضمونا. وعلى ما تذهب إليه الظواهرية تماما فإن «التركيب الأولى للوعى مبنى بحيث لا يكون هناك وعى بلا مضمون يكون به الوعى وعياً»(٤). يصبح الوجود هكذا، وكمضمون، دالا عن الوعى ذاته كاشفا عن إمكانيته وحاثا بل مفجراً لأنشطته.

١/١-٣.مشروطية الذات الواعية:

على أن دلالية الوجود دلالية سلبية أو منفعلة فى حين أن دلالية الذات دلالية إيجابية أو فاعلة. أول درجات تلك الفاعلية على حد عبارة ل.فيتنجشتين (L.WITTENSTEIN): « إن الذات لا تتصل بالعالم بقدر ما هى حد للعالم» (٥) بعبارة أخرى فإن الذات "تلعب" بالوجود (الأشياء، الطبيعة، العالم، الأقوال...) من خلال ما تعطيه أو ما تسحبه عليه من معان ودلالات. يمكن لى أن أقول مع ب. شارودو (P.CHARAUDEAU) :«ليس العالم معطى على الابتداء ولكنه يبتنى من خلال استراتيجية بشرية للدلالة»(٦). ولا أخال هذا الأمر بالجديد أو المستغرب، فحسبنا أن نستعرض ولو على عجالة تاريخ الثقافات والأفكار والأديان والفلسفات والمعارف والعلوم... لكى نستبين أن الذات كلما حققت تحولا وتقدما فى الوعى بذاتها وتبصر حالاتها وإمكاناتها كلما ترتب عن ذلك تبدل وتحول فى "صورة" الوجود المقابل لها أو قل المحايث لها مهما كان تجلياته وظواهره. وبهذا المعنى «فأن نتحدث عن الظواهر هو أن نتحدث عن حالة مخصوصة من الوعى، فإذا كان الوعى ذاته ليس ممكنا إلا وفقاً لشروط معينة، فهل سيمكن لعالم الظواهر أن يوجد دون أن يخضع لتلك الشروط بالتحديد؟»(٧). سنضيف أيضاً أن العكس هو ما كان يحصل دائما. فصورة الوجود سرعان ما تتشظى، وتنهار وتختبل، كلما انحطت الذات وتقلصت بصيرتها، وتقزمت آفاق وعيها!.. والحاصل من كل هذا أن صورة الوجود أو، سأقول تدقيقا دلالية الوجود، تتقرر تبعا للشرط التاريخى والحضارى الذى تتحرك ضمنه الذات الواعية. والتى تكون هى نفسها وعبر أجيالها الإنسانية المتتالية قد صنعته وانصنعت به. ليس ذلك فحسب بل أن دلالية الذات نفسها (= ثراء أو فقر الإنسان أو الإنسانية) تتقرر تبعا لنفس الشرط.

١/١-٤. التقابل وجود/ ذات فى منظور سيميائى :

١/١-٤-١. مخطط جاكبسون :

أحسب أن هذا التحديد التراوحى لمصطلح الدلالية يتيح لى أن أستحصل ما يلى :

● ملاحظة التقابل وجود/ ذات من حيث أصوليته النظرية، وأيضاً من حيث أهميته المنهاجية والإجرائية. إذ سيكون لدى تقابلا مفهومياً استفتاحيا Opposition inaugurale) أرتب عليه سلسلة من التقابلات المتفرعة عنه.

● ملاحظة أن التقابل وجود/ ذات لا يفترض بذاته أية علاقة صراعية أو اقصائية أو حلولية أو توحدية. . . إن الصفة التى يبدو لنا أنها ميزت باستمرار هذا التقابل هى **الصفة الاتصالية**. ومن ثمة نقرر أن العلاقة بين الوجود والذات هى جوهريا من طبيعة اتصالية(Communicationnelle). فإذا كان معلوما أن الشكل العام للعلاقة الاتصالية هو :

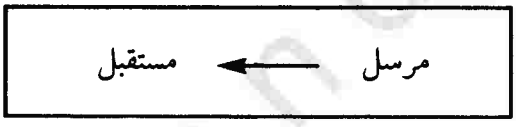

فإنى سأقترح ضمن مخططى السيميائى مطابقة العلاقة وجود/ ذات مع نفس الشكل مرسل ⟵ مستقبل. وسيكون لى أن أبسط مسوغات ومضامين هذه المطابقة تباعاً [أنظر خصوصا ١/ ٤-٥-٢]. وأمهد حالا لذلك بملاحظة أن العملية الاتصالية فى جملتها هى فى الحق أوفر تعقيدا من أن تختزل فى مرسل/ مستقبل. ولكى نسير مكونات هذه العملية على نحو دقيق سأستعين بالتحديد الذى يقدمه لنا رومان جاكبسون (R. JACOBSON) (٨). فهو يحلل العملية الاتصالية وفق نموذجها اللغوى إلى المكونات التالية :

١ - المرسل (Distinateur) عادة المتكلم، الكاتب، المشير، الباث.

٢ - الرسالة (Message) المقصود المفترض للقول أو الكتابة.

٣ - المستقبل (Destinataire) عادة المتلقى، السامع، القارئ.

٤ - التواصل (Contact) أهمية هذا المكون أنه يتيح استمرار الاتصال جسديا ومعنويا.

٥ - المرجع (Referent) الشيء الواقعي أو المفترض كذلك الذى استدعى الاتصال.

٦ - الترميزة (Code) أى نظام من المواضعات والرموز يتيح فهم مقصود القول، ويسمح للرسالة بحيازة دلالة.

إنها إذن مكونات العملية الاتصالية فى عمومها. وسيبقى علي أن أكشف ضمنها عن المحل الذى يشغله مفهوم الدلالية، بحيث يتيح لنا ذلك سحب المخطط السيميائى على الممارسة المعرفية تبعاً للاعتبارات والبيانات التى سلفت. لا بد فى هذه الحالة أن أعود على التوالى وبشيء من التحديد لمكونى الترميزة والمرجع.

١/١-٤-٢. الترميزة :

إنها «نظام الرموز يسمح بتمثل إعلام ما»(٩)، وهذا يعنى أنه فى غياب الترميزة تصبح العملية الاتصالية ذاتها مستحيلة، طالما أن المعنى لا يتأتى إلا بوجودها. ولذلك فإن أحدى مهمات الترميزة تبقى توفير جملة مواضعات يفترض فيها أن تكون ذات أصل اجتماعى، فى صيغة قواعد وتعليمات وأحكام، تتيح توجيه الرسالة لتنتج معنى أو آخر. فمثلا يمكن النظر إلى النحو فى جميع الألسن أنه ترميزة من حيث ما هو تثبيت أو أنسقة لمجموعة القواعد الصرفية والإعرابية، التى عندما تراعى يكون للكلام (أولوحدة كلامية محددة) معنى مخصوصاً دون آخر. ولذلك عندما يشتبه علينا معنى كلام (=رسالة) نلجأ إلى التدقيق فى احتمالات الصرف والإعراب رغبة فى إصابة المعنى أو فى توجيهه. الأمر الذى يجعل علم المعانى (Semantique) لا يستغنى بأية حال عن العلم بالتراكيب النحوية (Syntaxe). من هنا يأتى الطابع المعيارى للترميزة. سيقضى بنا هذا إلى ملاحظة أن المزدوجة: **ترميزة / رسالة** شبيهة جدا بالمزدوجة: **لسان/ كلام**. التى كان دوسوسير قد أقامها فى "محاضرات فى اللسانيات العامة"(١٠). حيث اللسان (la langue) نظام أو نسق معيارى بنائى بينما الكلام (parole) هو التنفيذ اليومى للسان. فهو بهذا استثمار استعمالى له. وهكذا أيضاً الترميزة. فهى تبقى نظاماً عاماً من «مواضعات الرموز والقواعد التى توفر إنتاج الرسالة وإمكانية تأويلها على نحو سليم،

بينما تبقى الرسالة ذاتها عملية جزئية فى استعمال الترميزة لأغراض اتصالية آنية» (١١). تظهر بهذا أهمية وخطورة الترميزة كمكون حاسم فى العملية الاتصالية. إن المرجع هو ما تقوله عنه الرسالة، ولكن الرسالة هى ما تقوله عنها، أو تقوّلُهُ إيّاها الترميزة. وتتأكد هذه الخطورة إذا علمنا أن الترميزة، وضمن الوجود الاجتماعى الثقافى العام، عادة ما تعمل وتؤدى وظيفتها فى خفاء تام إلى درجة يتم فيها تناسى وجودها. ذلك أنها تتخلل الوجود الثقافى برمته وتداخل المخيال الجمعى إلى درجة التشرب التام، والبداهة المطلقة. سأكتفى هنا بالقول مع ب.جيرو أن الترميزة «غائبة على وجه العموم لأن المستعملين لها يخزنونها فى الذاكرة»(١٢).

١/١-٤-٣. المرجـــع :

يرتبط المرجع بالوظيفة الإرجاعية للغة (Fonction réfèncielle). والإرجاع أو الإحالة (Réfèrence) هو تلك «العلاقة التى بها نوجه العلامة نحو الواقع»(١٣). أما الواقع أو العالم فهو ذلك الذى يقع خارج الاتصال كتبادل لغوى. ولكن الوعى به هو ما يسوغ الممارسة اللغوية من أساسها، إذ أن «اللغة ما كان لها لتوجد إلا فى حالة أن تكون فى علاقة مع التجربة التى يحوزها المتكلمون عن العالم»(١٤). وهكذا فالأمر يتعلق بتجربة المتكلمين عن العالم، أكثر مما يتعلق بالعالم الفعلى الموضوعى [قارن مع مفهوم الركيزة لدى بيرس ٠/١-٢-١]. وتواجهنا هنا مفارقة يبدو لنا من الصعب القفز عليها: إنها المفارقة التى تجعل الكلام عن الأشياء تحييدا لها بالذات، أو إرغاما لها على الصمت، أو حكما عليها بالغياب! لكى يتسنى للكلمات أن تنوب عنها. وحينذاك وعندما «نزعم التكلم عن الواقع، فإننا لا نكون فعليا إلا آخذون فى التكلم عن الكلام!..»(١٥). وتبلغ هذه المفارقة ذروتها إذا عملنا أن الأشياء لا "توجد" إلا بحسب ما تسمح لها به الكلمات، أى اللغة. إلى درجة أن «كل أحد يهمل ما لا تسميه لغته»(١٦). ويبدو أن العقل البشرى تصرف دائماً بحسب أولوية الكلمات على الأشياء، حتى لقد كان قدماء الكهنة فى مصر الفرعونية مثلا قد أقروا أنه لا شىء يكون له وجود قبل أن تكون له تسمية (١٧). ومهما يكن فإن فحوى هذه المفارقة ستكون بالنسبة إلينا جانباً أساسيا نحتاج إلى التسطير عليه الآن بالخط العريض فى انتظار أن نشغله كمستند منهاجى لدى فحصنا عن سيميائية الممارسة المعرفية [أنظر فيما يلى

١/ ٤-٥-٢]. والحاصل أن ما يحيل عليه الاتصال من واقع «ليس بالضرورة هو الواقع أو العالم، فاللغات الطبيعية لها مثل هذه القدرة على إنشاء الكون الذى تحيل عليه»(١٨). والحق أن هذه القدرة تجاوز حدود اللغات الطبيعية لكى تشمل أو - على الأصح- لكى تمتد بأصولها فى عمق التربة الثقافية والحضارية للغة معينة. فالإنسان بقدر ما يتنفس اللغة فهو يتنفس الثقافة بكل ما تعنيه هذه من بنى وتكوينات وأبعاد. وهكذا «فالإحالة تشهد على أن العلامة لن يكون فى مقدورها البتة أن تباشر العالم الواقعى، إذ هى وعلى الابتداء إنما تدرج العالم المدرك تحت أفق قد فصلت فيه وقررته التكوينات الإيديولوچية لثقافة معطاة»(١٩). طبعا إن وثوق العلاقة ثقافة/لغة مسألة هى اليوم تكاد تكون دارجة ومن ثمة لم تعد تحتاج إلى ألف حجة. سيكفينا أن نسوق تأكيدين على سبيل العينة أولهما لادوارد سابير (E.SAPIR)، الذى كتب «إن اللغة لا يمكن لها أن تُفصل عن العادات الأخلاقية فهى مرتبطة بذلك المجمع الذى يشمل التقاليد والاعتقادات والذى إنما هو ميراث اجتماعى تتحدد عنده خطى وجوداتنا»(٢٠) والآخر لـ. ف. دوسوسير حيث لديه أن «العادات الأخلاقية لأية أمة لها تأثيرها المؤكد على اللغة، ومن جهة ثانية فإن اللغة وإلى أبعد الحدود هى التى تصنع الأمة»(٢١).

والحاصل مما ذكرناه من خصائص المرجع قد ترتبت عنه آثار لا سبيل إلى مجانبتها. أبرزها ذلك التقابل القديم الجديد بين المرجع والمعنى (Opposition referent/ sens) إذ يجوز أن يكون ثمة كلام له معنى دون أن يستلزم ذلك حصول المرجع دون أن يستلزم ذلك حصول المرجع أى واقع فعلى مشخص خارج عنه. فنحن إذ نتحدث عن المريخ فلأن ثمة وجودا واقعيا لهذا الكوكب، ولكن ماذا إذا تحدثنا عن "سكان المريخ"؟! ها هنا إذن يتقرر أن ثمة وجودا لهؤلاء "السكان"، ولكنه وجود متخيل. إن لكل ما يمكن أن نتحدث عنه وجودا واقعياً أو خياليا. ولعل بعض الاتجاهات فى الفكر الألسنى تحاول مداورة هذه الخاصية المرجعية (=التقابل مرجع / معنى) بإقامة تقابل تقنى يبدو أكثر دقة: إنه التقابل إحالة تعيينة وإحالة تضمينية أو اختصاراً التقابل: تعيين / تضمين (Connotation / Denotation) (٢٢)، على إعتبار أن التعيين (Designation أو أحيانا Denotatoin) هو المطابقة التامة - كما نجده فى دعوى المنطق والأنساق الصورية - بين الرمز والموضوع الذى يشير إليه، حيث تزاح كل

فراغات أو هوامش التأويل[1] بينما التضمين أو التضمينية (Connotation) هى بالذات ما تستدعى انفتاحا واسعاً للمادة اللغوية على احتمالات التأويل. . . فعلى الضد من هذه المقابلة فإن الأمر يبدو لى على نحو مختلف. إذ المسألة لا تتعلق حقا بتقابل وإنما بجوهر الشرط النقدى الذى يتيح وحده المسافة بين الأشياء والوعى بها، واستئناف ذلك الوعى. وهو فى ذاته الأصل الأصيل لإمكانية كل فكر وكل تعقل. والذى نحب أن نستحصله من كل ما تقدم أن المرجع - أى الواقع، العالم، الوجود، الأشياء. . .- لايكاد يقول بذاته شيئاً محددا وأن من يقول فى محله هو اللغة بلسان الثقافة. أى وبتعبير آخر، فإن المرجع يسكن العلامات أكثر مما يسكن ذاته، وقديما قال توماس هوبس (T.HOBBES): «Veritas non re - sed in dicto consistit» (حرفيا: ليست الحقيقة ما يوجد فى الأشياء ولكن ما يوجد فى العلامات) (٢٣).

وعلى أية حال فلعل ما سلف من بيانات وتمييزات يجعلنا نخرج بملاحظة نقرر فيها أنه وفى كل سياق اتصالى فإن الواقعة المركزية والحاسمة إنما هى **واقعة المعنى** وهى واقعة تستحق منا وقفة استثنائية:

١/١-٥.ماهو المعنى؟

تطرح قضية المعنى دائماً من حيث كونه موضوعا مشكلا (Problematique) للغاية. فلا يغيب عن أحد أنه قد لا توجد إشكالية فلسفية أقدم ولا أعقد من إشكالية المعنى. على أنه لا يمكن للسيميائية - فيما أتصور - أن تنصرف عن تعميق الانشغال بسؤال المعنى، بدعوى أنه سؤال عتيق يحسب على مباحث الميتافيزيقا التقليدية. أو فى أدنى الأحوال يخص انشغالات فلسفات اللغة. من الصحيح وكما تقول ج. كريستيفا أن «السيميائية تظل حذرة من أن تؤسس نفسها كنوع من علم المعنى (Science du sens)» (٢٤). ولكن فى حالة أن يأخذ هذا العلم توجهات ميتافيزيقية أو صوفية مبهمة فحسب. أما المعنى كـ "واقعة" قابلة للبحث المنهاجى فذلك هو مفتتح الدرس السيميائى وميزته. أليس «ما يهم - على قول بارث- هو القدرة على إخضاع عدد

---

(١) سنرى أن التعيين ذاته لا يخلو من أن يكون إحدى الأدوات الإستراتيجية للممارسة المعرفية. .

هائل من الوقائع المتنافرة فى مظهرها لمبدأ تصنيفى : فبدل التحديدات المتنوعة للواقعة (اقتصادية، تاريخية، نفسية) ينبغى حاليا الكشف عن خاصة لها جديدة: المعنى. . .»(٢٥).

سيكون البحث السيميائى ملزما فى هذه الحالة بشكل أو آخر أن يواجه استفهامات من قبيل: أين يتم إنتاج المعنى؟ كيف يتم إنتاجه؟ كيف يتم تداوله؟ ومن ثمة إعادة إنتاجه؟ هل يمكن تدميره؟ وإذا كان فكيف؟ وإذا كان لنا أن نعتبر المعنى واقعة، فكيف تتعالق هذه الواقعة مع غيرها من الوقائع؟. . . ولعله يمكن تكثيف هذه الاستفهامات فى سؤال واحد: ما هو المعنى؟ عندما نريد الآن أن نستقصى عن مسألة المعنى المعرفى لا بد أن نمهد لذلك ببعض التمييزات. . سنحتاج هنا لاستعادة طريقة اللسانيات فى تعريف المعنى «فأن يقال أن لأية واقعة معنى هو أن يقال أن لها بنية ثنائية تكون مرتبطة بدال (أو التعبير المادى عن الدلالة) وبمدلول (أومحتوى الدلالة)» (٢٦). حيث ترتسم العلاقة كما يلى:

دال / مدلول	أو	ب / أ

إى أن (ب) تحيل على (أ) الذى هو معناها، أو (ب) هى التعبير عن (أ) وظهورها. ويبقى أن «هذه العلاقة ذاتها تتحدد ضمن حقل دلالى معين، الذى يمكن أن يكون لغة، أو إيديولوجية، أو رؤية للعالم، أو أى نظام رمزى كان»(٢٧)[١].

وإذا كنا طرحنا [١/ ١-٢] أن الدلالية سيكون لها أن تشغل كمقولة منهاجية عامة لدراستنا هذه فلنا أن نلاحظ أن الدلالية تستتبع التمييز بين مفهومين يطرحان على الباحثين باستمرار مسألة تدقيقهما: مفهوم الدلالة ومفهوم المعنى. . ووجهة نظر الباحث بهذا الخصوص أن الدلالة ليست شيئاً خلاف المعنى ولكنها تبدو كمقطع جزئى أو ظاهر أو مباشر منه. فى حين يبدو المعنى كما لو كان هو المادة السديمية الأولى لجملة دلالات تنشأ منه وتتغذى عليه. الأمر الذى يجعلنا نفترض جملة قضايا (= ق).

---

(١) سيكون لـ (ب) أن تشغل لدينا كعلامة مفهومية أو أن المفاهيم المؤسسة لنظام معرفى تؤخذ كونها علامات دالة يبحث لها عن (أ) أى مدلولاتها فيما وراء النظام المعرفى ذاته.

ق ١ : ما ثمة إلا ما له معنى، حتى "اللامعنى".

ق ٢ : من بين كل ما ثمة من المعانى، هناك معنى أول أو أصل أو أكبر نصطلح عليه بالمعنى المرجعى وفيما عداه فكل المعانى فرعية مشتقة.

ق ٣ : لا يوجد المعنى المرجعى إلا بالنظر إلى نسق دلالى أساسى (منظومة ثقافية) أو فرعى (نسق معرفى أو غيره) حيث يشتغل المعنى المرجعى كبؤرة أو نواة مركزية بما يجعل سائر المعانى الأخرى داخل النسق ذاته هى، بالمقارنة معه، دلالات صغرى فرعية. فلا تنشأ إلا ابتداء من وجوده قصد الإعلان عنه والإحالة عليه ومحاولة استعادته وتكريسه. علما أن المعنى المرجعى يتسم بطابع الشمول والعمق والخفاء والإحاطة والإحكام التام أو الانسجام (= الخلو من التناقض).

ق ٤ : نسمى معنى مرجعى داخل نسق فرعى معنى مركزياً بالنظر إلى النسق الفرعى، ولكنه بالنظر إلى النسق الأساسى فهو معنى مرجعى.

ق ٥ : وإذا لا يوجد المعنى المرجعى فعليا إلا فى النسق الأساسى.

ق ٦ : يترتب عن ذلك اتصاف المعنى المرجعى باللاتحدد أو الإطلاق. وهذا ما يجعله مستعصيا على النفاذ إليه فضلاً عن امتلاكه ووضع اليد عليه. يترتب عن ذلك أن يتصف المعنى المرجعى بصفة "المثال" المرجعى أو الأول أو الأصلى حيث تنزع سائر المعانى الأخرى إلى التساوى معه إن أمكن لها ذلك أو مقاربته أو أن تجعل من ذاتها نسخة مكررة ناجحة منه.

ق ٧ : يترتب عن ذلك اتصاف المعنى المرجعى وحده بصفة **"الضرورى"** وفيما عداه فكل المعانى الأخرى تتصف بصفة **"الإمكان"**، أى كونها دلالات ممكنة، جائزة عرضية..

ق ٨ : بعض الدلالات الممكنة تنحو - فى ظروف محددة - إلى الإعلان عن نفسها كونها المعنى المرجعى عينه. مدعية لنفسها كل خصائصه التى أسلفنا. وقد تنجح- فى ظروف محددة - فى ذلك!.

ربما أثار كلامنا هنا عن هذا المعنى المرجعى سؤالاً وجيهاً لا مصرف عنه. وذلك هو: «إذا كان لا أحد يدرك كلية المعنى المرجعى، ولا أحد حازه أو نفذ إليه، فكيف إذن

صح وجود مثل هذا المعنى بل كيف صح الحديث عن خصائصه بمثل هذا الإسهاب والتفصيل؟!». لقد طرحت مفهوم المعنى المرجعى على سبيل الفرضية النظرية.[1] ولكنها فرضية تملك إلى جانبها بينات كُثُر [على أننا نؤجل الكشف عنها إلى موضع مناسب تال من هذه الدراسة [أنظر فيما يلى ١/ ٤-٤-٤-٢]. وحسبنا أن نشدد حالا على أن الممارسة المقالية مهما كان حقلها - بما فيه الحقل المعرفى - تبقى محلا متفردا لكل ضروب التفاعل الدلالى. حيث أن الدلالات الممكنة تتصارع، تتدافع، تتراكم، تتساند، تتلاغى، تتحايل... وكل ما يمكن أن نتصور من ضروب النشاط الدلالى لأجل حيازة المعنى المرجعى. على أن المعنى المرجعى بطبيعته الصميمة لا يحتاز، وإلا كفت كل فاعلية عقلية (أو روحية أو وجدانية...) من أصلها. إذ المعنى المرجعى هو ما يتيح الاختلاف. أما الاختلاف فهو ما يتيح فورة الدلالات الممكنة وثورتها وتوالدها الأبدى. ولنا أن نسجل عموماً مع جاك ديريدا (J.DERRIDA) أن «المقال.. نسق حيث المدلول المركزى الأصلى أو المتعالى (Transcendantal)، لن يكون أبداً حاضراً فى مطلقيته خارج نسق من الاختلافات. غياب المدلول المتعالى يفتح على النهاية حقل ولعبة الدلالة»(٢٨).

فإذا حصرنا الاستقصاء فى حدود المقال المعرفى ومسألة أصل المعنى فيه، فإن لنا هنا أيضاً ما هو أصلى وما هو فرعى، ما هو مرجعى، وما هو إحالة عليه. وإذ سنستجلى ذلك فيما يلى من تحليلات، فإننا نحب أن نوضح أن هذه الاستقصاءات النظرية تسلك تباعا وفق فحص المعنى من جهة خط الداخل (=المعرفة) فيكون المعنى داخليا ثم المسير من ذلك إلى خط الخارج (= الثقافة)، فيكون المعنى خارجياً بالمدلولات والدلالات الى سبقت فى الشكل رقم١ [٠/ ٣-٢-٣] قصدا إلى كشف جوانب من تلك الشبكة المعقدة التى يؤلفها التداخل المعرفى الثقافى.

---

(١) لعله يمكن مقارنة هذه الفرضية مع تلك التى نجدها لدى كلود ليفى شتراوس (C.L.STRAUSS) فى فرضيته الأنثروبولوجية العامة عن الأسطورة الأصلية (Mythe originel).

حواشى الفصل الأول

(1) Berthelot (J.M), op. cit, P.23.

(2) Hamelin (O) Essai sur les elements Principaux de la representation, P.U.F 1952, P.280. (Les systemes philosophiques P.153) فى

ويوجدلدى أ. كريسون (A.Cresson) عرض يحمل لموقف هاملن بهذا الخصوص وهو موقف تتقاطع معه وجهة نظرنا دون الاستناد إليه. فمثلا ما ندعوه تشارطا دلاليا بين الذات والوجود ينعته هاملن بـ"التضايف المتبادل" (Correlation réciproque) بين الذات والموضوع.

(3) Parain (B), Recherches sur la nature et les fonctions du langage, GALLIMARD (Frc) 1966, P21.

(٤) بوبنر (روديجز) الفلسفة الألمانية الحديثة (تر: فؤاد كامل) دار الشئون الثقافية العامة (العراق) ١٩٨٦، ص٣٢.

(٥) فتجنشتين (لودفيج) رسالة منطقية فلسفية (تر: د. عزمى إسلام) مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨، ص١٣٩، [ق ٢ ٣ ٦ ، ٥].

(6) Charaudeau (P) Langages et discours (élements de semiolinguistique) HACHETTE (Frc) 1983, P.14.

(7) Gresson (A) Les systèmes, Lib A. COLIN (Frc) 1947. P.178.

(8) Bran art (J.P) Théories du langage (Une introduction Crilique) P.MARDAGA (Bruxelles) 1977. P.141.

(9) Mounin (G) Introduction à la semiologie, (op. cit). P.79.

(10) Saussure (F.de) C.L.G. P.36 et passim.

(11) Mounin (G) et autres, Dict. de la ling. (op. cit) P.71.

(١٢) جيرور (ب) علم الإشارة - السيمولوچيا (مرجع مذكور) ص ٧٥.

(13) Moun in (G), et autres, op. cit P.284.

(١٤) نفسه، المعطيات نفسها.

(15) Resweber (P), Philosophie du langage, P.U.F 1979, P.90.

(16) Hagàge (C) L'homme des Paroles, FAYARD (Frc) 1985, P.142.

(17) Parain (B), op. cit, P.29.

(18) Ducrot (O), Todorov (T), Dict.ency. sci. lang (op. cit) P.317.

(19) Resweber (P), op. cit, P11.

(20) Sapir (E), Le langage, PAYOT (Frc) 1967, P.203.

(21) Saussure (F.de) C.L.G, P40.

(٢٢) انظر نقد باتريك شارودو للتقابل (Denotation / Connotation) فى سياق سيميائى لسانى ضمن (Langage et discours, op.cit, P.29 et passim)، ومن ناحية أخرى فإن كل من بيرس ودوسوسير يقللان من أهمية التعيين، انظر Ducrot - Todorov op. cit. P.134.

(23) "La verite n'est pas dans les choses, mais dans les signes". cite in: Cassirer (E) Logique des scien ces de la culture, C.E.R.F 1991, P.208.

(24) Kristeva (J), Semiologie, in : Ency. univ. (op. cit) P.862.

(٢٥) بارث (رولان) المغامرة السيميولوچية (مرجع مذكور) ص٢٦ .

(26) Berthelot (J.M), op. cit, PP.72. 73.

(٢٧) نفسه، المعطيات نفسها.

(28) Derrida (J) L'ecriture et la difference (SEUIL 1966) P.407, d'apres: D.Maingnereau, Initiations aux methodes de l'analyse de discours, HACHETTE (Frc) 1983, P.15.